

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

الإنفاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية
في ظل المجانية

إعداد

أ.د/ خلف محمد أحمد البحيري

أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة سوهاج

جامعة سوهاج
Faculty of Education
كلية التربية

المجلة التربوية. العدد الثاني والستون . يونيو ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مقدمة:

يعد التعليم نقطة البداية في تقدم الأمم الحديثة، فلم تحرز دولة حديثة تقدمها إلا بعد أن جعلت التعليم في مقدمة برامجها وسياساتها، ولذا كانت السياسات التي تضمن كفاءة التعليم للجميع وتحقيق المساواة في التعليم، في مقدمة السياسات الرامية للتقدم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تعد سياسات تطبيق المجانية في التعليم مطلباً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في جميع دول العالم المتقدم والنامي، لتحقيق العدل والسلام الاجتماعي وتمكين الجميع من الحصول التعليم بكون التعليم حق لكل مواطن، وهدفه بناء الشخصية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.

وتعمل الدولة على زيادة ميزانية التعليم عاماً بعد عام بغية الوفاء بمتطلبات تحقيق المجانية في التعليم، إلا أن ثمة بعض التحديات تعوق تلبية هذه المتطلبات، ومن هذه التحديات الزيادة السكانية غير المتوقعة مع زيادة الطلب على التعليم، بجانب التوجه إلى استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في التعليم وزيادة الطموحات التعليمية، كل هذا مع الأزمات الاقتصادية التي تضرب الاقتصاد المحلي والعالمي، الأمر الذي حمل الأفراد إلى مشاركة الدولة في تحمل عبء التعليم والإنفاق عليه.

وأكدت الدراسات الحديثة أن الأسرة المصرية تتحمل نسبة كبيرة من مردوداتها في سبيل تعليم الأبناء في مراحل التعليم الإلزامي: الابتدائي والإعدادي والثانوي، تلك المراحل التي قرر لها الدستور المصري كفاءة الدولة تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة.

وتقترب الدراسة الحالية من معدلات الإنفاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية لتعليم الأبناء في مراحل التعليم الإلزامي التي تتمتع بالمجانية، وذلك للتعرف على حجم مشاركة الأفراد في التعليم على الدولة من ناحيته، والتعرف على مدى التمييز بين الناس في نيل الحق في التعليم .

وتحاول الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما حجم الإتفاق الخاص على التعليم الإلزامي في بعض القرى المصرية؟
- ٢- ما مدى التباين في الإتفاق الخاص على التعليم الإلزامي في بعض القرى المصرية؟

أهمية الدراسة:- تنطلق أهمية الدراسة مما يلي:-

- ١- تنفيذ الدراسة مخططي التعليم والمسئولين عن توزيع المخصصات التعليمية، وذلك من خلال توظيف ما ورد بالدراسة من مفاهيم تتعلق بمشاركة الأفراد في تحمل عبء التعليم على الدولة ومدى تباين هذه المشاركة تبعاً للمستويات الاقتصادية والثقافية للأسرة.
 - ٢- التأكيد على الحق في التعليم المجاني كحق دستوري في مصر.
 - ٣- تنفيذ الدراسة أولياء الأمور في التوعية بحجم الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تلبية احتياجات الأخذ بالمجانبة في التعليم المصري.
 - ٤- توعية المسئولين بخبرات بعض الدول الأجنبية في توفير موارد لتحقيق المجانية في التعليم.
 - ٥- تنفيذ الدراسة المهتمون بسياسة التعليم في مصر في إدراك دور الدولة في تحقيق المجانية في التعليم، والتوصل إلى نماذج جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة في هذا المجال.
 - ٦- تنفيذ الدراسة في التعرف على تأثير بعض العوامل في تحقيق مجانية التعليم لإمكان تحسين برامج المجانية في الدولة.
- حدود الدراسة:** تقتصر الدراسة في بحث مشاركة الأفراد في تحمل نفقات التعليم في مراحل التعليم الإلزامي، على بعض القرى في محافظتي سوهاج وقنا وعددها (٢١) قرية، موضحة بجداول التحليل الميداني.

خطوات الدراسة: اتبعت الدراسة الخطوات التالية:-

١- إجراء دراسة نظرية في أدبيات مجانية التعليم في مصر وبعض دول العالم تتضمن

النقاط التالية:-

أ- أهمية مجانية التعليم في مصر ومشروعيتها.

ب- جهود الدولة في تحقيق المجانية.

ج- العوامل المؤثرة في تحقيق المجانية: البيئة- المستوى التعليمي - المستوى الاقتصادي للأسرة.

د- مشكلات بعض الدول في تحقيق المجانية.

٢- إجراء دراسة ميدانية حول حجم مشاركة الأفراد في الإففاق على التعليم الحكومي في بعض القرى المصرية.

٣- التوصل إلى نتائج حول حجم الإففاق الخاص على التعليم الإلزامي في القرى المختارة، ومدى التباين في هذا الإففاق حسب متغيرات: البيئة- المستوى التعليمي- المستوى الاقتصادي.

الاطار النظري:

١- مشروعية مجانية التعليم في مصر:-

ازداد الشعور بقيمة مجانية التعليم في حياة الدول النامية وفي مصر بصفته خاصة، حتى أصبح الحديث عن المجانية يفتح الحديث عن دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن تم ارتبط وجود التعليم بوجود المجانية، وأصبحت المجانية هي المسئولة عن الاستثمار في البشر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وكسب المهارات التي يطلبها سوق العمل وتحقيق التنمية البشرية، ورغم الاعتراف الواسع بأهمية مجانية التعليم، إلا أن قضية التمويل تظل أحد القضايا الحاکمة التي تحد من تحقيق الأهداف التنموية للمجانية نظراً لعجز الموازنة ومحدودية الموارد، مقابل الحاجة لتوفير خدمة تعليمية عالية الجودة لأعداد كبيرة ومتزايدة من الطلاب.

وبعيداً عن الجدل الأيديولوجي الذي يثار بين الخيارين "العام والخاص" في مجال الإففاق على التعليم، فإنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دور تكاملي وليس انتقائي بين الخيارين، إلا أن البعض يذهب إلى أن الأهمية النسبية لكلا الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد في المرحلة الابتدائية أهمية الإففاق الحكومي، بينما تزداد أهمية الإففاق الخاص في مراحل التعليم العالي (اشرف العربي، ٢٠١٠).

وقد اختص الدستور المصري لعام ٢٠١٤م التعليم بست مواد (١٩-٢٥)، بالإضافة إلى المواد الخاصة بتربية الطفل (المادة ٨٠-٨١)، وقد أقرت هذه المواد الدستورية حق المواطن في التعليم المجاني الإلزامي لمدة ١٢ عام، على ألا تقل جملة المخصصات المالية الحكومية عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، وليس دستور ٢٠١٤م الوحيد الذي أقر هذا الحق، ولكن الدساتير المصرية والممارسات التعليمية التي سبقته لم تترك هذا الحق الإنساني.

ولمجانبة التعليم جذورها التي تصل إلى عصر الخلفاء الراشدين الذين اهتموا بنشر التعليم وجعل أوقاف خاصة للإففاق منها على التعليم، بجانب الإففاق من المال العام، وكان الطلاب يلتحقون بكل مدرسة من كل البقاع دون رسوم دراسية، بل "كانت تصرف لكل طالب جارية (معونة) خاصة له ولأسرته" (صالح العلي، ٢٠٠٦، ص ٤٦٥)، وبالتالي فإن تطبيق مجانية التعليم يعود إلى عصر مصر الإسلامية، وكان للاحتلال فنونه لتحميل الأفراد نفقات التعليم والاكتفاء بتعليم أبناء الطبقات القادرة فازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا.

٢- أهمية مجانية التعليم في تحقيق التنمية:

أكدت الدراسات التربوية على أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وأوضحت أن الدول التي تمكنت من تحقيق معدلات متسارعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الدول التي تمكنت من تقديم الأموال لتحقيق معدلات أعلى من الالتحاق بالتعليم وتحسين ظروفه، حيث أشارت دراسة أحمدى ولي (Ahmadi&Laei,2012) إلى أن التعليم يتمتع بالمجانبة في غالبية بلدان العلم النامي، ومنها: الصين - الهند - كوريا - الفلبين - تايلاند - فيتنام، بينما لا يتمتع بالمجانبة الكاملة في باكستان وسنغافورة.

إن التطبيق الجاد لمجانبة التعليم يحقق المساواة بين الناس وعدم التمييز بين الأبناء بسبب النوع أو العرق أو الطبقة، وحيث إن أبناء نفس الطبقة الاقتصادية والاجتماعية يشتركون في نفس القدر من القيم وأسلوب الحياة فإن التعليم يعد هو الأساس في تحقيق الحراك الاقتصادي والاجتماعي، في حين يرى أنصار النظرية النقدية أن التعليم يعكس مصالح الجماعات المهيمنة على صياغة الأهداف التعليمية ، ولهذا السبب فهناك حاجة لتغطية جميع الفئات والبيئات بمجانبة التعليم بوجود مساعدات حكومية للأسر الفقيرة لضمان كفاءة التعليم للجميع.

ولقد أشار البعض إلى أهمية مجانية التعليم من حيث دورها في تمكين جميع فئات المجتمع من تطوير شخصياتهم وحماية أنفسهم وأسرهم والمشاركة على وجه ملائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (احمد عبدالرحمن الجاحد، ٢٠١٠م، ص٧٩٦)، ومن الناحية الاقتصادية فإن تحقيق المجانية في التعليم وما يستلزمه من زيادة في الإففاق على التعليم يعد فاطرة قوية لزيادة الإنتاج والدخول في سباق التنافسية العالمية تلبية للاحتياجات سوق العمل من ناحية، واحتياجات الأفراد من ناحية أخرى (عيسى محمد الغزالي، ٢٠٠٧، ص٤)، ومن ثم فإن مجانية التعليم تعد نافذة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية للفرد والدولة، ومدخلاً لتحقيق الحراك الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات الأجور وتحقيق الحياة الكريمة للإنسان.

٣- جهود الدولة في تحقيق مجانية التعليم:-

إن المستعرض للتاريخ الثقافي للتعليم في مصر يلحظ أنه برغم القيود التي فرضتها السياسات الاستعمارية فقد تزايد الطلب على التعليم، وبخاصة مع الاتصال الحضاري بالثقافات التركية والفرنسية والإنجليزية عبر فترات الاحتلال، بجانب الاهتمام المتميز الذي أولته الأديان السماوية بالعلم والتعليم، مما كان له أبلغ الأثر في تزايد الطلب والطموح التعليمي لدى الأفراد، وكان لهذا أثره في أن ضمن الدستور المصري مواد التأكيد على كون التعليم بالمجان لجميع الأطفال وبدون تمييز، وأن الدولة مسؤولة عن تدبير كافة الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ونظراً لضعف قدرة الدولة عن تدبير هذه الأموال بالقدر الذي

يلبي كافة الطموحات التعليمية المتزايدة، فهناك حاجة لمشاركة الأفراد لتغطية بعض بنود الصرف على التعليم.

وتقدم الدولة بعض المساعدات للطلاب لحفزهم على الالتحاق بالدراسة والاستمرار فيها، وتكون هذه المساعدات أحياناً في صورة إعفاءات من الرسوم الدراسية وأحياناً في صورة وجبات غذائية أو تحمل أعباء الأنشطة المدرسية والكتب الدراسية وبخاصة مع طلاب الجامعة، وأثبتت دراسة إملا وآخرين (Emla&Dearden&Gil,2014) أنه لا يوجد دليل على قيمة المساعدات الطلابية في تحسين الفاعلية التعليمية، بينما أثبتت قيمة المساعدات الطلابية في زيادة معدلات الالتحاق في التعليم وبخاصة في التعليم العالي.

وعلى ضوء الإحصاءات الوزارية يمكن الإشارة إلى حجم الجهود التي تبذلها الدولة المصرية في سبيل تحقيق مجانية، فيما يلي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨):-

بلغ إجمالي عدد الطلاب على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٧م (١٨.٥) مليون طالب بمراحل التعليم الحكومي، يتمتعون بنسبة إنفاق بلغ ٤% من الدخل القومي.

قبل بالتعليم الابتدائي الحكومي (١٠.٥) مليون تلميذ في نفس العام.

بلغ إجمالي عدد العاملين في التعليم الحكومي قبل الجامعي خلال ٢٠١٧م (١.٨) مليون موظف ومعلم وأخصائي.

بلغ متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي (٤٨.٣) تلميذ في المرحلة الابتدائية حيث تصل إلى (٨٠) طالب في الفصل الواحد في بعض المواقع مقابل (٢٥) تلميذاً كثافة الفصل بالمدارس الخاصة، بخلاف سوء التجهيزات وعدم كفايتها بالمدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة.

بلغ حجم الطلاب في الجامعات الحكومي (١.٨) مليون طالب حتى عام ٢٠١٤م فقط يقابلهم قرابة (١٥٠) ألف طالب بالجامعات الخاصة.

ولقد حدد الدستور المصري مصادر التمويل الحكومي للتعليم فيما يخص للتعليم (٤%) من الدخل القومي بجانب الرسوم الدراسية والرسوم المفروضة لاستخراج الأوراق

التعليمية والإعانات والتبرعات والهبات من أبناء المجتمع والمساهمات الدولية (رئاسة الجمهورية، ٢٠١٤).

وتشير الدراسات التربوية إلى قيام حملة شديدة ضد تطبيق المجانية في التعليم اليوم، دعت هذه الحملة إلى تقليص الإنفاق الحكومي على التعليم، والنظر للتعليم بصفته سلعة تخضع للعرض والطلب بمعايير الكسب والخسارة استجابة لأزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتواكب ذلك مع اعتراف الدولة بالتعليم الأجنبي والتعليم الخاص، بما يمثل خروجاً في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق العدالة التعليمية، التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه مجانية التعليم، وترتب على ذلك تمييع دور التعليم في تأسيس ثقافة وطنية قومية إنسانية مشتركة، تمكن المواطنين من التواصل والتوافق الديموقراطي (عصام أحمد إبراهيم الشافعي، ٢٠١٥).

كما تأثرت منظومة التعليم باتجاه الدولة نحو الخصخصة، حتى ظهرت المدارس الخاصة التي استحوذ عليها القادرون على تحمل مصروفاته، ومع تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزايدت أنماط التعليم، وتآكل دور الدولة في تقديم الخدمات التعليمية لأبنائها، حيث ظهرت شعب دراسية بمصروفات داخل الكليات الجامعية الحكومية، وظهرت برامج دراسية بمصروفات تحت ما سمي بالتعليم المميز، وظهر ما سمي بمجلس أمناء الجامعات في قانون التعليم العالي الجديد.

٤- تحديات تطبيق المجانية في مصر:

من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المجانية في مصر:-

١- تنامي معدلات الفقر في المجتمع المصري مما جعل المواطن المصري في حاجة للدعم المستمر للإفادة من حقه في التعليم، الأمر الذي يزيد من الفجوة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، مما يجعل على الدولة ضرورة زيادة النفقات التعليمية لمقابلة الاحتياجات التعليمية المتزايدة للمجتمع.

٢- انخفاض مخصصات الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام عام ٢٠١٠/٢٠١١ (٤٧) مليار جنيه بما يمثل ١٢% ،

مقابل (١٦%) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، ١٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م، وانخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي من ٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى ٤,٣% عام ٢٠١٠/٢٠١١م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠١٤م).

٣- الثورات العلمية والتكنولوجية وتنامي الحاجة للتعليم المتميز وخاصة مع ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية في التعليم.

٤- تزايد معدلات التسرب وعمالة الأطفال بحثاً عن لقمة العيش وحماية الأسرة اقتصادياً.

٥- تزايد معدلات الدروس الخصوصية بين طلاب المدارس، إذ أشارت دراسة مركز المعلومات بمجلس الوزراء إلى أن ٦١%-٧٧% من طلاب المدارس يلتحقون بالدروس الخصوصية ويكلفون الأسرة قرابة (١٥) مليار جنيه مصري ما زاد الشعور بعدم تطبيق المجانية في الدولة.

٦- تزايد انتشار المدارس الخاصة والأجنبية بمصروفات باهظة مما زاد الشعور بالطبقية، وأن التعليم في مصر يقدم للطبقات الأعلى اقتصادياً، وارتبط الأمر بالوجاهة الاجتماعية، والقدرة على الالتحاق بالأعمال التي تدر ربحاً أفضل في المستقبل.

٥- مشكلات المجانية وجهود بعض الدول في مواجهتها:-

إن ضمان كفاءة التعليم للجميع بالمجان يستلزم المزيد من الإنفاق لتلبية المزيد من الحاجات التعليمية للأفراد، وبسبب اضطرار كثير من الأفراد للمشاركة في تحمل عبء الإنفاق على التعليم برغم أعبائهم الاقتصادية الثقيلة، فإن شبح العجز المالي يواجه الأفراد قبل أن يواجه الدولة في الوفاء بالمستلزمات المالية للتعليم، ولهذا تضطر بعض الدول للتفكير والبحث عن آليات لتخفيف هذا العجز عن الأفراد لضمان شمول مظلة المجانية على جميع الفئات الاجتماعية في المجتمع، ومن هذه الآليات المساعدات الطلابية والتطوع ومجتمعات التعلم المهنية، حيث تعمل كلا منها على التحاق الطلاب في التعليم واستمرارهم في القيد.

وتمثل الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلاب في مؤسسات التعليم، إحدى الآليات لمواجهة مشكلات المجانية، فهي في أبسط تفسيراتها المقابل المباشر للخدمة التعليمية، والذي يجعل الأسرة تفكر جيداً في الإفادة من سنوات التعليم المجاني، هذا من ناحية، كما

إنها تمثل بنداَ مالياً يخفف الأعباء المالية عن الدولة، برغم أنها تتفق على الخدمات والأنشطة المدرسية، ولا تركز لتمويل التعليم سوى بنسبة قليلة تصل إلى ٧% تقريباً من ميزانية التعليم، تضاف إلى حصيللة بيع الكتب للمدارس الخاصة، وحصيللة مشروع رأس المال بالمدارس الفنية، إذ تدعم هذه الحصيللة ميزانية التعليم وتسد ثغرة في مجال تحقيق المجانية (عبد اللطيف محمود، ١٩٩٣، ص ١٣٥).

وفي الحقيقة فإن زيادة الرسوم الدراسية برغم كونها الحل السهل للتخلص من تبعات المجانية، إلا أنه قد يترتب عليها قلة إقبال أبناء الطبقات الفقيرة على مواصلة التعليم، ومن ثم "يجب أن تسبق زيادة الرسوم المدرسية دراسة اجتماعية اقتصادية لمجتمع الطلاب وديهم" (خلف محمد البحيري، ٢٠١٥، ص ٢٧٠).

وأشارت دراسة دينر (Doener,1994) إلى أن زيادة الرسوم المدرسية في التعليم الثانوي أدت إلى انخفاض التحاق الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض بالدراسة، الأمر الذي جعل معظم دول العالم اليوم تبحث عن موارد إضافية للتعليم، وفي مصر نظم القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المشاركة الشعبية في التعليم، وقرر تشكيل صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية لتنظيم مشاركة الأفراد في إقامة المدارس وصيانة الأبنية المدرسية، كما أوصى المؤتمر القومي للتعليم الابتدائي المنعقد في ١٩٩٣م بالقاهرة بضرورة تشجيع رجال الأعمال على الإسهام في تمويل التعليم، ولكن هناك حاجة لتنظيم هذه المشاركات لتفعيلها وتقليل ما قد تسبب من هدر في الأموال.

وفي الولايات المتحدة أدى استخدام الضرائب التعليمية إلى حدوث بعض التفاوتات في تمويل التعليم في المناطق المختلفة المتباينة في معدلات التنمية (Davids & others,1997)، وفي فيتنام أدت مشاركة القطاع الخاص في التعليم إلى نشوء توسعات تعليمية متميزة أخرجت أفراداً متميزين بخبرات أفضل ويتقاضون أجوراً أكبر مما جعلها سبباً لعدم المساواة التعليمية (glewwe & patrinos,1998)، وبلا شك فإن مشاركة القطاع الخاص في مصر في التعليم لم تدعم سياسة المجانية، ولم تدعم سياسة نشر التعليم على الجميع دون فروق، حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تقديم نموذج تعليمي متميز عن التعليم الحكومي يقابل حجم الجهود المالية التي يتحملها الأفراد، ولكنه قدم نموذجاً تعليمياً

فندقيا هزيلا من المنظور التعليمي، ومن ناحية أخرى فإن زيارة الرسوم الدراسية مع خفض الإففاق الحكومي على التعليم قد يترتب عليه خفض معدلات القيد لصعوبة تحمل أبناء الأسر الفقيرة هذه الرسوم المتزايدة.

وأوضحت دراسة احمدي (Ahmadi,2012) أن إيران تولي التعليم العام اهتماماً كبيراً، وقد جعلت التعليم العام مجاني وإلزامي، وضمنت ذلك في الدستور، دون تمييز حسب الجنس أو العرق، واعتبرت التعليم أداة للتنمية وحق ضروري لكل مواطن لمواجهة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذكرت الدراسة أن تلميذ المدرسة الابتدائية في المدارس الخاصة الإيرانية ينفق أكثر من ٣٠% من دخل الأسرة في التعليم بما يعادل خمسة أضعاف ما ينفق على المدارس الحكومية، ولهذا فقد ازدادت موازنة التعليم في إيران حتى بلغت ٥.٥% من الدخل القومي عام ٢٠١٢م.

ويلا شك فإن النظر للتعليم من منظور العرض والطلب يقلص دور الحكومة في توفير التعليم المجاني، ويضع العراقيين أمام الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى لنيل الحق في التعليم بشكل عادل مع أقرانهم الأرقى اجتماعياً واقتصادياً.

وبدراسة الإففاق الخاص على التعليم المجاني في الهند توصلت دراسة روتشيرا (Ruchira,2012) إلى أن التعليم المجاني يخفف من عبء الإففاق الخاص على التعليم ويسهم في حماية الأسرة من الفقر، وأشارت الدراسة إلى أن من أهم المعايير الضرورية لتحقيق جودة التعليم المجانية من الرسوم الدراسية، كما أشارت إلى أن نسبة الطلاب المستفيدين من المجانية في التعليم تزيد في القرى عن المدن، وأن ٨٠% من الطلاب بالقرى مع ٤٠% من الطلاب في المدن يتلقون التعليم المجاني، وفي التعليم العالي نسبة ٥٣% من طلاب الريف، مقابل ٣٥% من طلاب المدن يفيدون من المجانية، وأن ٧٠% من طلاب المرحلة الابتدائية في الهند يفيدون من المجانية، يقابل ذلك ٦٨% من طلاب المرحلة الثانوية، ٤٨% من طلاب التعليم العالي. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإففاق الخاص على التعليم والالتحاق بالتعليم الجامعي، بينما لم يثبت وجود هذه العلاقة في مستوى المرحلتين الإعدادية والثانوية.

والتقت الدراسة مع نتائج دراسة جوهر والباسل (٢٠١٥) في أن أكثر الناس فقراً لا يقبلون على الدراسة الجامعية، بينما نسبة عالية من أبناء الفقراء يلتحقون بالمدرسة الابتدائية.

وفي فنلندا اهتمت دراسة إملا (Emla, 2015) ببحث أثر المساعدات الطلابية على معدل الالتحاق الطلاب بالتعليم العالي والاستمرار فيه، وشملت عينة الدراسة (٦٠) ألف أسرة خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٦)، وتوصلت إلى أن الالتحاق بالتعليم العالي الفنلندي يتأثر بوضوح بمتوسط دخل الأسرة، كما يتأثر بشكل إيجابي بحجم المساعدات الطلابية، كما أوضحت أن هذا الأثر لا يقلل من الفجوة بين الفقراء والأغنياء في معدل الالتحاق بالتعليم العالي، إلا أن هذه المساعدات تخفف من حجم نفقات الفقراء على التعليم.

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه إذا كان التعليم المجاني يعني ألا يتحمل الأفراد نفقات تعليمهم، إلا أن الحقيقة توضح أن هذا ليس صحيحاً، فالناس يتحملون نفقات هائلة نظير تعليم أبنائهم، وأن طلاب المدارس المجانية يتحملون قسطاً وافرًا من نفقات تعليمهم المجاني، حتى أننا أصبحنا نبحث اليوم عن الفرق بين التعليم المجاني والخاص في مقدار ما تتحمله الأسرة من أموال، ويبلغ هذا الفرق ٨٠% تقريباً بالمدارس الابتدائية، ٧٥% بالمدارس الإعدادية، ٦٠% بالمدارس الثانوية، ولا يزال لدينا بعض التساؤلات، منها: ما بنود صرف هذه النفقات وهل تختلف من مرحلة دراسية لأخرى - وهذا ما تهتم به الدراسة الحالية.

٦- بعض الفجوات في تحقيق مجانية التعليم:

تشير الإحصاءات إلى تنامي معدلات الفقر في مصر، وهذا يبرر مدى ما يعانيه المواطن من خفض فرص الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي، كما يبرز حجم الضغط الذي يقع تحته الفقراء في ممارسة حقوقهم التعليمية، ويقترن بذلك خفض الإنفاق الحكومي على التعليم الذي بلغ ١٢% من الإنفاق العام في عام ٢٠١١م بانخفاض ٥% عن عام ٢٠٠١م، هذا بجانب أن قرابة ٩٠% من ميزانية التعليم في مصر تنفق على الأجور والمكافآت.

وفي دراسة عن متطلبات دعم مجانية التعليم (٢٠١٥) أكدت أن الطلاب الذين كانوا ينتمون للأسر الفقيرة عام ٢٠٠٢ كانوا يمثلون ٢٥% من طلاب التعليم الابتدائي في مصر، مقابل ١٤% في التعليم الثانوي، ٤% فقط في التعليم العالي (علي صالح جوهر وميادة محمود

موري الباسل، ٢٠١٥)، وأوضحت نفس الدراسة أن ٥% فقط من أبناء الطبقات الاجتماعية الأدنى يحتمل التحاقهم بالتعليم العالي، وهذا يوضح حجم الجهود الواجب تقديمها لدعم المجانية في التعليم المصري.

وقد لخص جوهر (٢٠١٥) مظاهر ضعف العدالة التعليمية في مصر في عدة نقاط منها:-

- ١- التفاوت بين الريف والحضر في مؤسسات التعليم.
- ٢- ضعف العدالة بين مدارس البنين والبنات، ومدارس الريف والحضر والمدارس الخاصة والحكومية.
- ٣- قلة ملائمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، وقلة العدالة بين التعليم الحكومي والأجنبي.
- ٤- تزايد نسبة تسرب الطلاب بين أبناء الطبقات الاجتماعية الأدنى.
- ٥- "توغل قوى الرفض" التي ترفض المجانية حفاظاً على دورها الاستثماري في مجال التعليم وحماية لمصالحها الشخصية.

الدراسة الميدانية ونتائجها:

استهدفت الدراسة الميدانية تحليل النفقات الخاصة التي تتحملها الأسرة الفردية في

مصر من حيث:

- ١- متوسط دخل الأسرة دالة في المستوى الاقتصادي
- ٢- متوسط تعليم الوالدين دالة في المستوى الثقافي.
- ٣- حجم الإنفاق الخاص على التعليم الحكومي.
- ٤- نسبة الإنفاق الخاص على بنود الصرف التعليمي.

أداة الدراسة الميدانية:

تم إعداد استمارة لجمع البيانات للإنفاق الخاص على التعليم في القرية المصرية

تضمنت (٢٦) مفردة.

ويوضح الجدول السابق ما يلي:-

١- تمثلت عينة البحث في (٢١) قرية بمركز أبو تشت بقنا ومراكز جرجا والمراعة وطما بمحافظة سوهاج.

٢- بلغ عدد طلاب العينة (١٣٠) طالب، منهم (٥١) طالب بالمرحلة الابتدائية بنسبة ٣٩.٣% من العينة، إضافة إلى (٤١) طالب بنسبة ٣١.٥% بالمرحلة الإعدادية، (٣٨) طالب بالمرحلة الثانوية بنسبة ٢٩.٢%، ومن ثم ازداد عدد طلاب المرحلة الابتدائية نسبياً عن بقية المراحل الدراسية، ويرجع ذلك لزيادة عدد طلاب المرحلة الابتدائية عن غيرها في مراحل التعليم.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:-

١- متوسط داخل أسر طلاب التعليم الحكومي في قرى العينة:-
قسمت الدراسة متوسط دخل الأسرة إلى مستويات أربعة، يوضح الجدول التالي توزيع

النتائج.

جدول (٢) متوسط دخل الأسرة لطلاب العينة

متوسط الدخل الشهري بالجنيه	العدد	%	متوسط الدخل الشهري بالجنيه	العدد	%
١٠٠٠-٠ ج	٢٥	١٩%	٢٠٠٠-١٠٠٠ ج	٣٧	٢٨.٤%
٣٠٠٠-٢٠٠٠ ج	٤٠	٣١.١%	أكثر من ٣٠٠٠ ج	٢٨	٢١.٥%

ويشير الجدول (٢) فيما يلي:-

➤ ٢١.٥% من أسر طلاب العينة يزيد دخلهم الشهري عن (٣٠٠٠ج)، ويعني هذا تدني المتوسط العام للحياة في الريف المصري.

➤ ٤٧.٤% من أسر طلاب العينة لا يزيد دخلهم الشهري عن (٢٠٠٠ج)، أي تحت خط الفقر، وهذا يعني حاجة هذه الأسر للوعون والدعم التعليمي، إذ يترتب على ذلك عجز هذه الأسر عن الوفاء باحتياجات التعليم من النفقات التي يطلبها استمرار الأبناء في الدراسة.

➤ أن المتوسط العام للمستوى الاقتصادي للأسر الذي ينتمي إليها طلاب العينة في التعليم الحكومي بالقرى المصرية عينة البحث غاية في الانخفاض، وبرغم ذلك فهم يتحملون

كافة الأعباء المالية التي تضطربهم إليها مدارسنا من دفع الرسوم الدراسية وغيرها من النفقات التي توضحها الصفحات التالية، وقد يرجع ذلك إلى رغبة الوالدين للنهوض بأبنائهم وتحقيق حراك اقتصادي واجتماعي في المستقبل من خلال التعليم.

٢- مستوى تعليم الوالدين لدى طلاب التعليم في قرى العينة :-

يوضح الجدول التالي (٣) توزيع مستويات تعليم الوالدين لطلاب التعليم في القرى عينة البحث.

جدول (٣) مستويات تعليم الوالدين لطلاب العينة

الوالدين	يقرأ ويكتب	النسبة	تعليم أساسي	النسبة	تعليم متوسط	النسبة	جامعي	النسبة
الأب	٤١	%٣١.٥	٢٥	%١٩.٣	٤٠	%٣٠.٧	٢٤	%١٨.٥
الأم	٤٦	%٣٥.٦	٤٠	%٣٠.٧	٣١	%٢٣.٨	١٣	%١٠

ويتضح من الجدول السابق (٣) ما يلي:-

- أن قرابة ربع أفراد العينة ينتمون إلى أسر لم يتقدم الأب فيها عن التعليم الابتدائي، وأن قرابة ٣٥% من أفراد العينة ينتمون إلى أسر لم تتقدم الأم فيها عن التعليم الابتدائي، وهي نسبة تشير إلى تدني مستويات التعليم والثقافة في الريف المصري، وأن جهوداً كبيرة يلزم مواصلتها لتحقيق تقدم تعليمي بين أبناء الريف المصري.
- أن نسبة كبيرة من طلاب التعليم العام ينتمون إلى أسر بلغ متوسط تعلم الوالدين بها المرحلة الثانوية فقط، فإذا أخذنا في الاعتبار الشكوى البارزة عن تدني مستوى خريجي التعليم المتوسط، تتضح الحالة التعليمية للأسرة في الريف المصري.
- لا زالت هناك حاجة لاتساع مظلة التعليم الجامعي وبخاصة في الريف المصري، حيث بلغت نسبة التعليم الجامعي لدى والدي الأبناء في عينة الدراسة ١٨% للأب، ١٠% للأم، وهي نسبة ضئيلة للغاية برغم افتتاح عدد من الجامعات الإقليمية في صعيد مصر.
- برغم الانخفاض الواضح في مستوى تعليم الوالدين في الريف المصري نجد الحرص الكبير على حفز أبنائهم على مواصلة التعليم وتحمل أعبائه التعليمية، بمساعدة الدروس الخصوصية التي تعوض عجز الوالدين عن متابعة أبنائهم في الدراسة.

النفقات الخاصة التي تتحملها الأسرة في القرى المصرية:

١- الرسوم الدراسية:-

يتحمل طلاب التعليم الحكومي رسوماً دراسية تستهلك قدراً ليس باليسير من دخل الأسرة، إذ تتراوح هذه الرسوم بين (١٠٠ ج) بالمرحلة الابتدائية إلى (١٤٠ ج) بالمرحلة الثانوية، وبرغم أن هذه الرسوم الدراسية لا تسهم في خفض الإففاق الحكومي، إذ يتم الاعتماد عليها في الأنشطة المدرسية والخدمات التعليمية داخل المدرسة، إلا أنها تمثل عبئاً على كاهل الأسرة في الريف المصري.

وتعد الرسوم الدراسية الآلية الوحيدة التي يمكن تحريكها لتخفيف النفقات الحكومية وترشيد الإففاق الحكومي على التعليم، إذ يمكن وضع الترتيبات اللازمة لتحريك هذه الرسوم وترشيد مجانية التعليم، وتمكين القادرين من تحمل بعض النفقات التعليمية مقابل التخفيف من نفقات غير القادرين في تعليم أبنائهم حرصاً على استمرارهم في التعليم.

➤ يتراوح المتوسط العام للنفقات التعليمية الخاصة في القرى عينة البحث كما

يلي:-

➤ ١٢٠٠ - ٤٠٠٠ ج بالمرحلة الثانوية.

➤ ٩٠٠ - ١٥٥٠ ج بالمرحلة الإعدادية.

➤ ٤٠٠ - ١٥٠٠ ج بالمرحلة الابتدائية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الأسرة في القرى عينة الدراسة تتحمل ما يقرب من ١٠% من الدخل الشهري في تعليم الأبناء بالمدارس الحكومية، وهي نسبة كبيرة إذا علم حجم الأعباء المتزايدة التي تتحملها الأسرة المصرية اليوم في ظل تحرك أسعار السلع وتعويم الجنيه المصري.

ب- نفقات الزي المدرسي لطلاب التعليم الحكومي في القرى المصرية:-

تصل تكلفة الزي المدرسي لطلاب التعليم الحكومي في القرى عينة البحث إلى ما بين (٢٥٠ - ٣٥٠) جنيه بالمرحلة الابتدائية، (٥٠٠ - ٧٠٠) جنيه بالمرحلة الإعدادية، (٥٠٠ - ٧٥٠) جنيه بالمرحلة الثانوية، ولقد أصبح الزي المدرسي في الوقت الحالي ظاهرة تميز

المدارس الحكومية في القرى والمدن، وأصبح عاملاً أكثر تأثيراً على كاهل الأسرة في الريف المصري، ولا يوجد من المبررات التربوية ما يمكن الاعتماد عليه لتوضيح أهمية الالتزام بالزبي المصري، سوى أنه أصبح يعبر عن شكل من أشكال التمييز بين طلاب المدارس، ولا يؤدي وظيفة تربوية ذات بال، وقد كان الالتزام بالزبي المدرسي في سنوات مضت في المدارس الثانوية العسكرية يعبر عن شكل من أشكال الانضباط بين الطلاب، يعمل على حماية الطالب من عدم التمكن من مجارة أبناء الأسر الأعلى في المستوى الاقتصادي في الملابس، ولهذا فهناك دعوة لمديري المدارس الحكومية للتخلي عن إجبار الطلاب على الالتزام بالزبي المدرسي إلا في حالة تحمل القادرين على تسليم بقية الطلاب الزبي المدرسي الذي تتفق عليه المدرسة.

ج- نفقات الانتقالات من وإلى المدرسة:-

يمثل هذا العنصر مكوناً في غاية الأهمية من مكونات النفقات التعليمية الخاصة في القرى المصرية، وهي تقل لطلاب المدارس الابتدائية عن طلاب المدارس الإعدادية والثانوية، وذلك لأسباب في مقدمتها أن مدارس التعليم الابتدائي توجد في جميع القرى للوفاء بمتطلبات تطبيق سياسة الإلزام في التعليم، وبالتالي لا يحتاج معظم الطلاب وسيلة انتقال من وإلى المدرسة الابتدائية، إلا أن التطبيق الميداني أوضح أن متوسط نفقة الانتقالات بلغ ١٢٠ جنيهاً شهرياً المرحلة الابتدائية، وتزيد عن ذلك في المراحل الأعلى، ويوضح الجدول التالي (٤) متوسط نفقات الانتقالات من وإلى المدرسة في القرى عينة الدراسة.

جدول (٤) متوسط نفقات الانتقالات من وإلى المدرسة في القرى عينة الدراسة

المركز	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ابو تشت	١٨٠	٢١٠	٢٥٠
جرجا	١٥٠	١٨٠	٣٢٠
المراغة	٩٠	١٥٠	٢٠٠
ظما	٦٥	١٦٠	٢٥٠
المتوسط	ج١٢٠	ج١٥٠	ج٢٥٥

ومن الجدول السابق يتبين حاجة القرى عينة الدراسة لمدارس قريبة من سكن الطلاب، إذ تتحمل الأسرة ١٢٠ جنيهاً شهرياً المرحلة الابتدائية، ١٥٠ ج للطلاب بالمرحلة الإعدادية، وفي حالة تعدد الأبناء في المدارس الحكومية فإن الأسرة تتحمل أعباء إضافية باهظة في بند

الانتقالات، وقد تضطر الأسرة في هذه الحالة حجز الأبناء عن الدراسة حفصا لكلفة الانتقال القومي للمدرسة.

هـ - نفقات الأدوات المدرسية للطلاب في القرى عينة الدراسة :-

يتحمل طلاب المدارس الحكومية بالقرى عينة الدراسة نفقات كبيرة في بند الأدوات المدرسية، وتتمثل هذه الأدوات في شنطة مدرسية وأقلام وكراسات وأدوات أخرى، ووصلت تكلفة هذا البند في قرى مركز جرجا إلى ٢٨٠ جنياً للطلاب في السنة بالمرحلة الابتدائية، ٣١٥ جنيه للطلاب بالمرحلة الإعدادية، ٣٩٠ جنيه للطلاب بالمرحلة الثانوية، وتصل هذه النفقات إلى ١٥٠٠ جنيه للطلاب سنوياً بالمرحلة الثانوية في مركز ابو تشت، بمتوسط يتراوح بين (٢٨) - ١٥٠ جنيه شهرياً، وهذا يعني أن الأسرة التي لديها طالب واحد تتحمل قرابة ١٠% من دخلها الشهري في بند الأدوات المدرسية.

وقد يرجع ارتفاع نفقات الطلاب في هذا البند إلى ارتفاع أسعار السلع، وزيادة الاهتمام على أدوات أعلى في التكلفة من أدوات الرسم، وغيرها، هذا بخلاف ما قد يمتلكه الطالب من أجهزة تقنية تلزم التعليم، ومنها: المحمول والتابلت.

د - تكلفة الكتب الخارجية للطلاب في القرى عينة الدراسة :-

يتحمل الطلاب في المدارس الحكومية بالقرى عينة الدراسة نفقات كبيرة في بند الكتب الخارجية، وذلك لسوء حالة الكتب المدرسية وحاجتها لمزيد من الأمثلة التطبيقية والتدريبات والأسئلة مما تزخر به الكتب الخارجية، هذا بخلاف جودة الطباعة والتلوين وما يجذب المتعلم لاستخدامها والاستمرار عليها، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن تكلفة هذا البند بلغت ١٢٠٠ ج بالمرحلة الثانوية، ٢٥٠ ج بالمرحلة الإعدادية، ١٢٠ جنيه بالمرحلة الابتدائية في قرى مركز ابو تشت، ويضاف إليها قرابة (٧٠٠) جنيه تكلفة التصوير والطباعة المرتبطة بالدروس الخصوصية التي ترد في البند التالي، وتزيد تكلفة بند الكتب الخارجية بشكل مرعب، إذ سجلها بعض الطلاب (٤٠٠) جنياً بالمرحلة الإعدادية في قرى نفس المركز، وسجلها (٧٨٠) جنيه طلاب الثانوية في قرية كوم يعقوب في نفس المركز، وبلغت (٣٠٠) جنيه

بالمرحلة الإعدادية في قرى مركز المراغة بمحافظة سوهاج، وبلغت ٢٢٠ جنيه في قرى نفس المركز، وسجلت (١٥٠) جنيه في قرى مركز جرجا.

وفي ضوء هذا العرض لنفقات الكتب الخارجية يتضح أن هذه البند يتكلف في المتوسط (١٧٠ ج) بالمرحلة الابتدائية، (٣٢٥ ج) بالمرحلة الإعدادية، (٩٨٠ ج) بالمرحلة الثانوية في قرى العينة، وهي أعباء مالية مجهددة للأسرة الريفية التي تتحمل أعباء ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وضعف الدخل، وكما سبق التوضيح فإن الأسرة تضحي لضمان تحقيق أفضل الفرص لتحسين أوضاع أبنائهم في المستقبل من خلال التعليم.

و- تكلفة الدروس الخصوصية لطلاب المدارس الحكومية في القرى عينة الدراسة:-

يجيب هذا المحور عن سؤال مؤداه كم تنفق الأسرة الريفية على الدروس الخصوصية، ولقد حاولت بعض الأرقام حساب حجم الأموال التي تنفق على الدروس الخصوصية، ووضعت تقديرات أولية بلغت (٣٠) مليار جنيه سنوياً في الدولة تدفع من جيوب الأسرة المصرية، بما يزيد عن جملة التكلفة الحكومية للتعليم، الأمر الذي دعى المسؤولين عن التعليم يفكرون في رفع مظلة مجانية التعليم في مصر وترك الأسرة تتحمل تكلفة التعليم كاملة، ولكن هذا القرار قد يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية نتيجة ترك أبناء الفقراء مدارسهم لصعوبة تحملهم نفقات التعليم.

ولعل الجانب المضيء للدروس الخصوصية يشير إلى القيمة المضافة التي يتحصل عليها الطلاب بالدروس الخصوصية، فإذا كانت المدرسة قد فشلت في جذب الطلاب وتحقيق الأهداف التعليمية، فلنتيح الفرصة للقطاع الخاص كي يحقق الأهداف التعليمية المنشودة حماية لأبنائنا من الفشل التربوي وحماية للثروة البشرية في الدولة، ومن ناحية أخرى فإن البحث عن المعلم الخاص حاجة لا شعورية لولي الأمر ولا ترتبط بضعف أداء المعلمين في المدارس.

وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى ما يلي:-

جدول (٥) متوسط نفقات الطلاب على الدروس الخصوصية في قرى العينة شهرياً

المركز	ابتدائي	اعدادي	ثانوي
ابو تشت	٢٤٠	٣٨٠	٦٠٠
جرجا	ج ٢٢٠	ج ٣٥٠	٥٠٠
المراغة	١٠	ج ٢١٠	٤٥٠
ظما	٢٥٠	٣٩٠	٤٥٠
المتوسط	٢٦٠	٣٤٠	٥٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن الأسر الريفية عينة الدراسة تتحمل في المتوسط (٢٦٠) ج شهرياً للطالب بالمرحلة الابتدائية، ويقابلها (٣٨٠) ج شهرياً بالمرحلة الإعدادية، (٥٠٠) ج بالمرحلة الثانوية في بند الدروس الخصوصية، وفي حالة وجود أكثر من طالب بالتعليم الحكومي، فإن الأسرة قد تضطر لحرمان المتعلم من الدراسة أو أن تفضل الدروس الخصوصية عن لقمة العيش، وهذه نتيجة مؤثرة للغاية، لدرجة أن كثيراً من طلاب التعليم غالباً ما يضطرون لأخذ المعونات للقيام بأعباء التعليم، وبالتالي فلماذا لم تقدم البنوك المصرية قروضاً تعليمية لهؤلاء الطلاب، ولماذا تغيب المساعدات الحكومية ضمن برنامج الحكومة لتعين هذه الأسر على تحقيق أهدافها التعليمية والثقافية في أبنائها.

وكثير من الأسر الريفية ما يدفع بالأبناء للعمل في الزراعة أو أي نشاط آخر لتوفير متطلباتهم المالية، وفي نفس الحال فإن مؤسسات التعليم تعد عمالة الأطفال ظواهر سلبية تعوق مؤسسات التعليم عن تحقيق أهدافها، في حين أنها الحل الوحيد لتحمل الأسر لأعبائها وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في مجتمعاتنا المحلية.

ز- إجمالي النفقات الخاصة التي تتحملها الأسرة الريفية في التعليم الحكومي :-

في ضوء العرض السابق للنفقات الخاصة التي تتحملها الأسرة الريفية في التعليم في ظل مجانية التعليم، يتضح ما يلي:-

الإنفاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية في ظل المجانية.

جدول (٦) متوسط الإنفاق الخاص على التعليم في قرى العينة

البنود	ابتدائي	اعدادي	ثانوي
الرسوم الدراسية	١٠٠	١٤٠	١٤٠
الزى المدرسي	٣٠٠	٦٠٠	٦٠٠
الانتقالات	١٢٠	١٥٠	٢٥٥
ادوات مدرسية	٢٨٠	٣١٥	٣٩٠
كتب خارجية	١٧٠	٣٢٥	٩٨٠
الدروس الخصوصية	٢٦٠	٣٨٠	٥٠٠
اجمالي	١٢٣٠ جنيه	١٣١٠ جنيه	٢٨٦٥ جنيه

ويشير الجدول السابق إلى أن الطالب بالمرحلة الثانوية تتفق أسرته قدر ما تكلفة الدولة من نفقات خلال العام بالكامل، وأن الطالب بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية يكلف الأسرة نصف التكلفة الحكومية، هذا في القرى الريفية المصرية التي تعاني من كثير من مشكلات الفقر والجهل والمرض، وفي ظل تطبيق مجانية التعليم !!!.

مدى التباين في الإنفاق الخاص على التعليم الإلزامي في بعض القرى المصري:

تم دراسة هذا التباين باستخدام تحليل التباين بين متوسطات الإنفاق على التعليم في القرى عينة الدراسة، وتم التوصل إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين القرى عينة الدراسة في متوسط الإنفاق على التعليم، مما يشير إلى أن جميع قرى العينة تهتم بالتعليم وتضحي من أجل الأبناء دون فروق.

المراجع:

- ١- احمد عبد الرحمن الجاحد (٢٠١٠)، التعليم والمجانية المفترى عليها، مؤتمر نحو مشروع حصاري تربوي مصري، المجلد (٢)، القاهرة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤)، مصر في أرقام، القاهرة.
- ٣- خلف محمد البحيري (٢٠١٥)، اقتصاديات التعليم، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- ٤- رئاسة الجمهورية (٢٠١٤)، الدستور المصري، القاهرة: الجريدة الرسمية، يناير.
- ٥- صالح العلى (٢٠٠٦)، التعليم الإلزامي في القرآن والسنة وفقه الأئمة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٢)، ع، دمشق: جامعة تشرين.
- ٦- عصام أحمد إبراهيم الشافعي (٢٠١٥)، ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، القاهرة.
- ٧- علي صالح جوهر ومياده محمد فوزي الباسل (٢٠١٥)، متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، المؤتمر العلمي التاسع، التعليم والعدالة الاجتماعية، سوهاج: جمعية الثقافة بالاشتراك مع جامعة سوهاج.
- ٨- عيسى محمد الغزالي (٢٠٠٧)، اقتصاديات التعليم، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- ٩- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨)، خريطة مدارس مصر، القاهرة: مطبعة الوزارة.
- 10- Ahmadi, Ali morad (2012) 'Public Education' Compulsory and free' procedia' Social and Behavioral Science' 47' pp 818-873.
- 11- David, L. & others (1997). Tax Cuts and Enrollment Changes 'New york: center for the study at life state.
- 12- Deoner, Pamela (1994). The role of opportunity cost in access to four year public higher education 'Conference of the society for University 'Dragon: S.A.U.
- 13- Emla Fitzsimons & Lorraine Dearden & gill Wyness' (2014)' Economics at Education Review' 43' pp66-87.
- 14- Gelwwe 'P & Patrinos 'Harry (1998). The Role of the private Sector in Education in Vietnam 'Washington: The World Bank.
- 15- Ruchira, Bhattachary (2012)' Comparative analysis of the extent of free Education and average private expenditure of Education in India' Procedia- Social and Behavioral Science' (37)' pp 277-295.